

استيعاب اللاجئين يسابق قراراً دولياً لصددهم



الخميس، ١٠ سبتمبر/ أيلول ٢٠١٥ (٠١:٠٠ - بتوقيت غرينتش)

النسخة: الورقية - دولي

آخر تحديث: الخميس، ١٠ سبتمبر/ أيلول ٢٠١٥ (٠١:٠٠ - بتوقيت غرينتش)

لندن، نيويورك - «الحياة»

سعى رئيس المفوضية الأوروبية جان كلود يونكر والمستشارة الألمانية أنغيلا ميركل أمس، إلى الضغط على الاتحاد الأوروبي لتوزيع 160 ألف لاجئ على دوله، أملاً في إيجاد حل لأزمة المهاجرين الذين ظهرت تباينات في طريقة التعامل معهم بين دول في غرب أوروبا مستعدة لاستيعابهم وأخرى في شرقها تغلق الباب في وجههم. وأسفر ذلك عن عمليات كرّ وفرّ مع قوى الأمن على الحدود الهنغارية - الصربية. [\(للمزيد\)](#)

أتى ذلك في وقت اتجه مجلس الأمن نحو إصدار قرار قبل نهاية الشهر الجاري، يعطي الدول الأوروبية صلاحية اعتراض قوارب تهريب المهاجرين في المتوسط، لكن القرار يقتصر على أعالي البحار ولا يشمل المياه الإقليمية لليبيا التي تنطلق رحلة المهاجرين من شواطئها.

وقال دبلوماسي أوروبي مطلع في نيويورك، إن لندن تقود مسعى في مجلس الأمن «لمنح شرعية دولية للسفن البريطانية والإسبانية في المتوسط، لاعتراض قوارب المهاجرين»، نظراً إلى هواجس لدى البلدين من انتقال أعداد كبيرة منهم إلى أوروبا.

وتوقع دبلوماسيون في مجلس الأمن أن يصدر قرار بهذا المعنى من دون عقبات، كونه «لن يمس السيادة الليبية، وهي نقطة حساسة، خصوصاً بالنسبة إلى الولايات المتحدة وروسيا اللتين تعارضان أي تدخل قبل تشكيل حكومة وفاق وطني في ليبيا».

وأوضح دبلوماسي معني بالأمر، أن قرار مجلس الأمن الذي أعدته بريطانيا «سيطلق المرحلة الثانية من العملية العسكرية الأوروبية في المتوسط حول المهاجرين في عرض البحر، وهو سيعطي الصلاحية للبحرية الأوروبية لاعتراض السفن ونقل المهاجرين إلى إيطاليا، والقبض على المهربين ومصادرة قواربهم». وأضاف أن «المهربين الذين يُعتقلون في عرض البحر سيُنقلون إلى إيطاليا ويخضعون للمحاكمة فيها وفق القانون الإيطالي، وستصادر قواربهم».

وأشار الدبلوماسي إلى أن دولاً أوروبية أخرى، على غرار ألمانيا «تفضل العمل تحت غطاء دولي، خصوصاً عندما يتطلب تدخلها استخدام القوة البحرية أو العسكرية، وهو ما يحرص البرلمان الألماني».

وبالنسبة إلى المرحلة الثالثة من العملية العسكرية الأوروبية في المتوسط لاعتراض تهريب المهاجرين، فإن البحث فيها «مؤجل» إلى حين توصل الأطراف الليبية إلى اتفاق على تشكيل

حكومة وفاق وطني، ذلك أن «موافقة الحكومة الليبية ستكون ضرورية للسماح لأي سفن أجنبية بدخول المياه الإقليمية»، كما أفاد المصدر.

وقال يونكر أمام البرلمان الأوروبي في ستراسبورغ: «حان الوقت لأن نتعامل بإنسانية وكرامة» مع مسألة اللاجئين. ودعا إلى خطوات «حريئة وحازمة»، مؤكداً «توافر الوسائل لمساعدة الفارين من الحرب». وطلب خصوصاً ألا تكون ديانة اللاجئين الآتين من بلدان يشكل المسلمون الغالبية الساحقة لسكانها، معياراً للاختيار، في ما بدا رداً على إعلان مسؤولين محليين في فرنسا ودول أخرى، أنهم لا يريدون أن يستقبلوا غير المسيحيين.

وفي تعبير بالغ عن التباينات، انتشرت في وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي أمس، لقطات فيديو لمصورة تعمل لدى قناة تلفزيونية خاصة في هنغاريا، وهي تركل مهاجرين خلال فرارهم من الشرطة، ومن بينهم رجل يحمل طفلاً. وفي تسجيلات منفصلة أظهرت اللقطات المرأة، التي لم تذكر القناة اسمها، وهي تركل فتاة.

وأعلنت قناة «إن 1 تي في» المعروفة أيضاً باسم تلفزيون «نيمزيتي» في بيان، إنهاء عقد المصورة بعدما «أظهرت سلوكاً غير مقبول في نقطة التجمع (المهاجرين) في روزكي».